

حقائق الكهرباء لسنة ٢٠١٦/٢٠١٧

زيادة الأسعار تطل الفقراء والتفاوت الجغرافي الحاد في الاستهلاك مستمر

في الوقت الذي أعلن فيه وزير الكهرباء حتمية رفع أسعار الكهرباء مرة أخرى في هذه السنة المالية لامتنعاص تضخم أسعار الوقود واستثمارات التوسع في الإنتاج وتكاليف صيانة المرفق نتيجة لتعويم الحكومة للجنيه المصري وخسارته لأكثر من ٥٠% من قيمته، وهذا بعد ستة أشهر فقط من رفعه لأسعار الكهرباء، نقدم تقرير حقائق الكهرباء لسنة ٢٠١٦/٢٠١٧ للاستخدام المنزلي.

يسلط هذا التقرير الضوء على أعباء زيادة الأسعار الأخيرة على الفقراء ومحدودي الدخل، وينتهي بعدد من التوصيات لتجنب تحميل هذه الفئات المزيد من الأعباء وتوفير الحد الأدنى من الطاقة لهم والتركيز على محاربة الاستهلاك الفاره للكهرباء وتحسين شفافية القطاع.

زيادة التعريفه ورسم بدل الخدمة يرفعان الفواتير ٣٣%

كما اعتادت الحكومة خلال الأعوام الخمس الماضية، أصدر وزير الكهرباء، الدكتور محمد شاكر في أغسطس الماضي القرار رقم ٤٣٦ لسنة ٢٠١٦ برفع أسعار الكهرباء للمنازل بنحو ٣٣% للسنة المالية الحالية ٢٠١٦-٢٠١٧ (الشكل رقم ١).



طالت الزيادة بندين لحساب فاتورة الكهرباء، البند الأول هو زيادة تعريفية شريحة استهلاك الكهرباء، والتي زادت بمتوسط ٣٣% عن العام الماضي على مستوى الشرائح (الشكل رقم ٢)، ولكن يلاحظ أن الزيادات الأعلى طالت شريحتي الاستهلاك المنخفض والمتوسط حيث وصلت إلى ٣٤% و ٣٨% (الشريحة الثالثة والرابعة على التوالي)، فيما كانت ٣٦% و ٣٤% لشريحتي الاستهلاك العالي (الشريحة الخامسة والسادسة على التوالي).



البند الثاني الذي قام وزير الكهرباء برفع سعره، هو بند مقابل الخدمة، والذي تم استحداثه مع زيادات العام الماضي حيث تضاف قيمة ثابتة لكل فاتورة حسب شريحة الاستهلاك. فزاد مقابل الخدمة على ثلاث شرائح فقط وهم الاستهلاك الضئيل والمنخفض والمتوسط (الشرائح الثانية حتى الرابعة) بزيادة قدرها ٣٣% و ١٠٠% و ٣٣% على التوالي (الشكل رقم ٣). من الجدير بالذكر أن الزيادة لم تطل شرائح الاستهلاك العالي أو الشريحة الأولى.

٣ زيادة مقابل الخدمة بين ١٦/١٥ و١٧/١٦ حسب الشريحة



تأثير مبالغ فيه على الفقراء ومحدودي الدخل

بعد ثبات أسعار الكهرباء للمنازل بين عامي ٢٠٠٨ و ٢٠١٢، أدت الزيادات السنوية منذ عام ٢٠١٢ إلى تحمل المواطنين زيادة متراكمة تزيد عن ١٦٠% في قيم فواتير الكهرباء. فكانت الزيادة للفقراء ١٦٧% منها ٤٧% هذا العام وحده (الشكل رقم ٤)، هذا رغم وعود وزير الكهرباء في إبريل ٢٠١٦ بأن الزيادات الجديدة لن تؤثر على محدودي الدخل^١ فيما تحمل متوسطو الدخل زيادة متراكمة تصل إلى ١٩٠% منها ٥٢% هذا العام فقط.

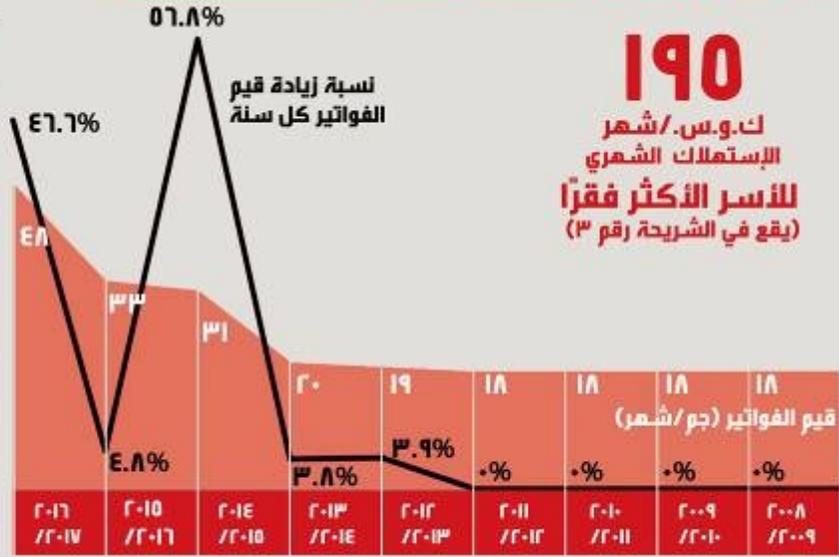
١ شاكر: "لا انقطاع للكهرباء صيفاً.. وهيكلتها أسعارها بما يناسب محدودي الدخل"، الأهرام، ١٥ إبريل ٢٠١٦
<http://www.ahram.org.eg/NewsQ/498075.aspx>

٤ زيادة قيم الفواتير الشهرية للفقراء ٠٩/٠٨ < ١٧/١٦

بعد ثبات أسعار الكهرباء بين عامي ٢٠٠٨ و ٢٠١٢ و زادت الأسعار لفئة الأكثر فقراً والتي يقع متوسط استهلاكها في الشريحة رقم ٣، في عام ٢٠١٣-٢٠١٢ و عام ٢٠١٤-٢٠١٣ بنحو ٢٤٪، ثم تضخمت بنحو ٥٧٪ أخرى في عام ٢٠١٤-٢٠١٥، ثم ٢٥٪ في بداية العام المالي ٢٠١٥-٢٠١٦ و تضخمت هذه النسبة لتصل إلى ٤٦.٦٪ في العام الحالي ٢٠١٦-٢٠١٧.

أي تضاعفت قيمة الفواتير للأكثر فقراً بين ٢٠١٢ و ٢٠١٦ من ١٨ جم/شهر إلى ٤٨ جم/شهر بزيادة ١٦٧٪ خلال أربعة أعوام.

المصدر: *الإستهلاك الشهري: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء بحث الدخل والإنفاق والإستهلاك ٢٠٠٤
**قيمة الفاتورة: قرار وزير الكهرباء رقم ٤٣٦ لسنة ٢٠١٦
تعديل أسعار الكهرباء



02.2017 eipr.org
marsadomran.info

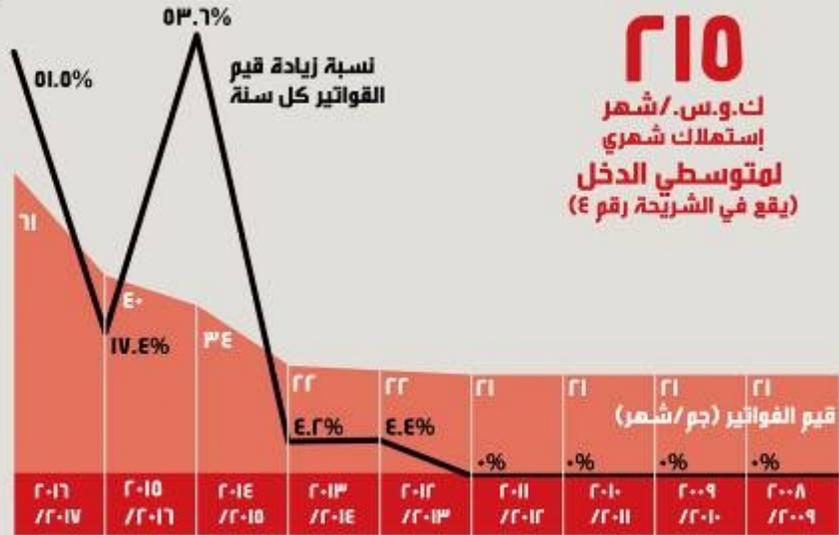
حقائق الكهرباء ٢٠١٧/٢٠١٦

٥ زيادة قيم الفواتير الشهرية لمتوسطي الدخل ٠٩/٠٨ < ١٧/١٦

بعد ثبات أسعار الكهرباء لأربعة أعوام بين ٢٠٠٨ و ٢٠١٢ و زادت الأسعار في العام المالي ٢٠١٣-٢٠١٢ لفئة متوسطي الدخل (والذين يقع متوسط استهلاكهم في الشريحة رقم ٤) بنحو ٤.٦٪، ثم ٤.٤٪ عام ٢٠١٣-٢٠١٢، ثم تضخمت ٥٣٪ أخرى في عام ٢٠١٤-٢٠١٣، بالإضافة إلى ٢٧٪ العام المالي ٢٠١٥-٢٠١٦. في السنة المالية الحالية ٢٠١٦-٢٠١٧ كانت الزيادة في أعلى زيادة حيث وصلت ٥١.٥٪.

أي تضاعفت قيمة الفواتير لمتوسطي الدخل بين ٢٠١٢ و ٢٠١٦ من ٢١ جم/شهر إلى ٦١ جم/شهر بزيادة ١٩٠٪ خلال أربعة أعوام.

المصدر: *الإستهلاك الشهري: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء بحث الدخل والإنفاق والإستهلاك ٢٠٠٤
**قيمة الفاتورة: قرار وزير الكهرباء رقم ٤٣٦ لسنة ٢٠١٦
تعديل أسعار الكهرباء



02.2017 eipr.org
marsadomran.info

حقائق الكهرباء ٢٠١٧/٢٠١٦

تزعم وزارة الكهرباء أن استهلاك الفقراء ومحدودي الدخل يقع في الشريحتين الأولى والثانية، ولكن الإحصاءات الرسمية توضح أن استهلاك هذه الأسر المهمشة يقع في الشريحة الثالثة والرابعة. فإذا حسبنا الحد الأدنى للاستهلاك المنزلي للكهرباء طبقاً للأجهزة الكهربائية،

الموجودة لدى ٨٥% من المصدريين، وهذا حسب بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك لسنة ٢٠١٣/٢٠١٢ للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ومعدل الاستخدام العادي الذي لن يقل عن ١٨٠ ك.و.س. في الشهر كمتوسط طوال السنة، حسب معدل استهلاك متوسط لهذه الأجهزة تم حسابه من خلال موقع وزارة الكهرباء (انظر الشكل رقم ٨)، فسيقع هذا الاستهلاك أعلى الشريحة الثالثة، وليس في الشريحة الأولى أو الثانية واللاتين تمثلان استهلاكاً ضئيلاً قد يكون لوحدات مغلقة أو لغرف الحارس أو بئر السلم وليس وحدات سكنية.

٨ الحد الأدنى للإستهلاك المنزلي للكهرباء				
أجهزة كهربائية لدى ٨٥% من السكان*	متوسط الإستهلاك (وات/ساعة)**	متوسط عدد ساعات العمل (ساعة/يوم)	متوسط عدد الأيام الشهر	إجمالي (ك.و.س./ شهر)
لمبة موفرة (٤)	٨	٦	٣٠	٥.٨
ثلاجة ١٢ قدم	٣٠٠	١٢	٣٠	١٠.٨
غسالة	٣٥٠	٠.٥	٣٠	٥.٣
تليفزيون	٢٠٠	٦	٣٠	٣.٦
مروحة	٦٠	٤	٣٠	٧.٢
دش/ريسيفر	٣٠	٦	٣٠	٥.٤
خلاط/مفرومة	٦٠٠	٠.٥	٣٠	٩
شحن محمول	٢٩	٤	٣٠	٣.٥
إجمالي				١٨٠.١

تزعم وزارة الكهرباء أن استهلاك محدودي الدخل يقع في الشريحتين الأولى والثانية، ولكن الواقع يختلف عن هذا، فإذا حسبنا الحد الأدنى للإستهلاك المنزلي للكهرباء المبنى على الأجهزة الكهربائية الموجودة لدى ٨٥% من المصريين*، ومعدل الاستخدام العادي**، لن يقل الاستخدام عن ١٨٠ ك.و.س. في الشهر كمتوسط طوال السنة (أعلى الشريحة الثالثة)، وهو بالفعل ما توضحه الإحصاءات الرسمية حيث أن متوسط استهلاك الأسر الأكثر فقراً على مستوى الجمهورية ١٩٥ ك.و.س./شهر.***

المصدر: *الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. بحث الدخل والإنفاق والإستهلاك ٢٠١٣-٢٠١٢
**موقع وزارة الكهرباء - خدمات - إحصاء استهلاك
http://moee.gov.eg/test_new/calculate_energy.aspx
***الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء بحث الدخل والإنفاق والإستهلاك 2004

مرصد
البحر
The Built
Environment
Observatory
GOVERNMENT
RELATIVE
FOR
PERSONAL
INCOME
CC BY SA
02.2017 eipr.org
marsadomran.info

هذه الزيادات رفعت عبء تكاليف الطاقة على الأسر المصرية حيث مثلت فواتير الكهرباء ٢.٦% و ٢.٢% من إجمالي إنفاق الأسرة الشهري للفقراء ومحدودي الدخل على التوالي.^٢ هذه النسب تتعدى متوسط الإنفاق الأسري على الطاقة في دول غنية مثل الولايات المتحدة (

^٢ محسوب على أساس وسيط الدخل للأسر الأكثر فقراً، الخمس الأول ١٨٦١ جم/شهرياً ومتوسطي الدخل، الخمس الثالث ٢٨٠٦ جم/شهرياً وهذا حسب إسقاطات للسنة المالية ٢٠١٥/٢٠١٦ مبنية على قيم بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك ٢٠١٣/٢٠١٢ للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

٢.١٥ (%)،^٣ هذا رغم ارتفاع متوسط الاستهلاك المنزلي للكهرباء للأسر في الولايات المتحدة ٣.٧ أضعاف متوسط الاستهلاك في مصر (٩١١ مقابل ٢٤٧ ك.و.س./شهر).

شركة الكهرباء حققت الأرباح العام الماضي وليست الخسائر

حسب تصريحات وزير الكهرباء، تكلفة إنتاج الكيلو وات ساعة (ك.و.س.) من الكهرباء كانت تساوي ٦١.٨ قرشاً حتى تعويم الحكومة للجنيه في نوفمبر الماضي،^٤ ثم قفزت لـ ٩١.٢ قرشاً بعد التعويم.^٥ فيما تباع الشركات الكهرباء بمتوسط ٤٧ قرشاً بعد الزيادة الأخيرة،^٦ أي أن نسبة الدعم زادت من ٢٢.٨% إلى ٤٨.٥% من سعر التكلفة. ولكن ثمة عدم دقة في هذه البيانات، فكيف تدعم وزارة الكهرباء الطاقة بنحو النصف وفي الوقت نفسه حققت الشركة القابضة لكهرباء مصر أرباحاً بقيمة ملياري جنيه العام السابق؟^٧

بخصوص سعر بيع الك.و.س. فهذا الرقم أعلى بكثير مما ذكره وزير الكهرباء. فقد اقتصرت تصريحات الوزير على متوسط سعر البيع للمنازل فقط، دون الأخذ في الاعتبار باقي الأنشطة ومنها التجارية والصناعية للقطاع الخاص والتي يتم بيع الطاقة لهما بأسعار أعلى من أسعار المنازل. فعند حساب جميع إيرادات الشركة القابضة لكهرباء مصر، يصل متوسط سعر بيع الك.و.س. إلى ٥٤.٤ قرشاً،^٨ وذلك في عام ٢٠١٥/٢٠١٤ (وهي أحدث الإحصاءات) أي قبل موجتين لزيادة أسعار تعريفية الكهرباء للمنازل في السنتين الماليتين ٢٠١٦/٢٠١٥ بزيادة قدرها ٢٥% و ٢٠١٧/٢٠١٦ بزيادة قدرها ٣٣%، أي أنه يمكن استنتاج أن متوسط سعر بيع الك.و.س. ارتفع في عام ٢٠١٧/٢٠١٦ إلى ٧٠ قرشاً (أي نصف قيمة الزيادات نظراً إلى الوزن النسبي للاستخدام المنزلي)، وليس ٤٧ قرشاً كما صرح وزير الكهرباء.

^٣ Electric Choice n.d. Percentage of Household Income Spent on Electricity by State. <https://www.electricchoice.com/blog/percentage-income-electricity/> Accessed 02.02.2016

^٤ "٦٠.١ مليار جنيه استثمارات الكهرباء لإنشاء محطات طاقة جديدة"، الأهرام، ٢٠١٦/١١/٣٠. <http://www.ahram.org.eg/NewsQ/564838.aspx>

^٥ "وزير الكهرباء: تحرير سعر الصرف رفع تكلفة الدعم من ٣٠ إلى ٦٥ مليار جنيه"، أخبار مصر، 2/2/2017 <http://www.egynews.net/1277461/%d9%88%d8%b2%d9%8a%d8%b1-%d8%a7%d9%84%d9%83%d9%87%d8%b1%d8%a8%d8%a7%d8%a1-%d8%aa%d8%ad%d8%b1%d9%8a%d8%b1-%d8%b3%d8%b9%d8%b1-%d8%a7%d9%84%d8%b5%d8%b1%d9%81-%d8%b1%d9%81%d8%b9-%d8%aa/d9%83/d9%84/d9%81>

^٦ المصدر السابق.

^٧ الشركة القابضة لكهرباء مصر. التقرير السنوي ٢٠١٤-٢٠١٥ ص ١١ http://www.moee.gov.eg/test_new/report.aspx

^٨ حسب إجمالي إيرادات الشركة القابضة لكهرباء مصر (٧٩.٨ مليار جنيه) وإجمالي الطاقة المباعة (١٤٦.٦ مليار ك.و.س.) متضمنة الفاقد والذي وصل إلى ١٢.٧%. (الشركة القابضة لكهرباء مصر. التقرير السنوي ٢٠١٤-٢٠١٥).

أما بخصوص سعر تكلفة الـك.و.س. فقد استخدم الوزير سعرًا غير دقيق أيضًا. فتتضمن تكاليف الإنتاج في حسابات الوزير التكلفة الاستثمارية لبناء محطات الكهرباء وخطوط النقل الجديدة، وهو ما يرفع من حساب هذا البند. ولكن لمعرفة تكلفة الإنتاج الفعلية يجب حذف هذه القيمة لأن من المفترض تحميل تكلفتها على المشتركين الجدد بتوازن نسبي حسب الأنشطة (سكني، تجاري، صناعي، حكومي، إلخ...)، كما أن هناك تفاوتًا جغرافيًا كبيرًا في توزيع الكهرباء كما نوضحه في الفقرة التالية في التقرير، مما يتطلب أيضًا لتوزيع حمل هذه الاستثمارات جغرافيًا بين المحافظات. بالإضافة يفترض أن تتحمل الحكومة الجزء الأكبر من الاستثمارات في قطاع الكهرباء، لأنها استثمارات لخدمة عامة يجب تمويلها من مواردها الأخرى مثل الضرائب كما هو الحال في مرافق مياه الشرب والصرف الصحي والطرق. في هذا الحال بعد حذف نصف التكاليف الاستثمارية تنخفض تكلفة الإنتاج ١٦.٥% لتصل على نحو ٥١.٦ قرشًا للـك.و.س. قبل تعويم الجنيه، بدلًا من ٦١.٨ قرشًا، أي بما يحقق ربحًا للشركة بنحو ١٣.٣%.

أما بعد تعويم الجنيه، وهو قرار لم يتخذه المواطنون، فتصبح التكلفة ٧٦.٢ قرشًا بدلًا من ٩١.٢ قرشًا، عند حساب سعر الدولار عند ١٨ جنيهاً، أي بنسبة خسارة ٩% فقط.

تفاوت جغرافي في الاستهلاك بين المحافظات

ارتفع متوسط نصيب الفرد من الاستهلاك المنزلي على مستوى الجمهورية إلى نحو الربع بين عامي ٢٠١٤/٢٠١٣ و ٢٠١٦/٢٠١٥، وهذه أحدث إحصاءات الجهاز المركزي للتعبة العامة والإحصاء (من ٢٢٨ إلى ٢٤٧ ك.و.س. شهريًا).^٩ لا زالت المحافظات الحضرية في الصدارة (القاهرة والجيزة وبورسعيد والإسكندرية) مع ارتفاع ملحوظ في ثماني محافظات في الدلتا والصعيد وسيناء. ولكن يساوي متوسط نصيب الأسرة في القاهرة، المحافظة ذات النصيب الأعلى للأسرة، نحو أربعة أضعاف أدنى محافظة استهلاكًا، وهي الدقهلية (الشكل رقم ٧).

٩ الجهاز المركزي للتعبة العامة والإحصاء. النشرة السنوية لإحصاءات الكهرباء والطاقة ٢٠١٣/٢٠١٤ و ٢٠١٥/٢٠١٤.

٣. وضع برنامج ترشيد للطاقة لشرائح الاستهلاك العالي

يجب وضع برنامج قومي لترشيد الطاقة لشرائح الاستهلاك العالي، الشرائح الخامسة حتى السابعة، وهذا من خلال:

- فرض كفاءة حرارية مدروسة لكل الوحدات السكنية والإدارية والتجارية الجديدة من خلال الكود المصري للعزل الحراري وتضمينها من ضمن إصدار تراخيص البناء.
- تحفيز مُلاك الوحدات السكنية والإدارية والتجارية القائمة لرفع الكفاءة الحرارية لوحداتهم من ضمن برنامج قومي لدعم تطوير الوحدات القائمة.

٤. تحسين شفافية قطاع الكهرباء

يجب تحسين شفافية قطاع الكهرباء والعمل على توفير الصورة الدقيقة لمستخدمي الكهرباء في مصر:

- تبسيط عملية حساب الفاتورة عن طريق إلغاء رسم مقابل الخدمة أو تحميله على التعريفية الرئيسية للكهرباء دون المساس بالتوصية رقم ١. هذا بالإضافة إلى رفع كفاءة عملية قراءة العدادات وتوضيح المتأخرات المحسوبة على الفواتير.
- نشر إحصاءات قطاع الكهرباء في مواعيدها والتوسع في نشر دراسات تفصيلية ومبسطة عن علاقة دعم الكهرباء لقطاع المنازل، وبخاصة محدودي الدخل والفقراء.